



قاسم حسين

kassim.hussain@alwasatnews.com

هل ما حدث يؤسس لاحترام دولة القانون؟

□ بداية نحن كمواطنين، مع كل خطوة جادة تتخذها الجهات الرسمية لمحاربة الفساد، سواءً كانت تلاحباً بسعر بيضة، أو سرقة جمل.

هذا الأمر تجمع عليه الغالبية العظمى من الشعب البحريني، لكن ما حدث نهاية الأسبوع الماضي، من إغلاق بعض المحلات التجارية، وبهذه الصورة الدراماتيكية السريعة، يطرح الكثير من الأسئلة، فهل المسألة كانت عفويةً وحدثت بصورة طبيعية، أم هناك من يحاول أن يغطي على أمور ومشاكل أخرى؟

الجدل الذي رافق الحملة، ومن الساعات الأولى: لماذا هذا المكان وليس ذلك؟ فذاكرة الجمهور تخزن الكثير من التجارب، بشأن مجمل الأمور التي حدثت وتحدثت في السنوات الأخيرة، وهي ما تزال طرية ولم يمر وقت طويل لكي تنسى. فهناك قوائم لمحلات تم استهدافها مراراً، وبعضها تعرّضت للسرقة جهراً تحت ضوء النهار، دون أن تنجلي الحقيقة عن مرتكبي تلك التعديات، وإن نقول الجرائم، وتلك الحوادث رافقتها حملات تحريضية على وسائل التواصل الاجتماعي، تشهد مثلها هذه الأيام، ومن الأشخاص والحسابات نفسها.

للأشخاص، أصحاب الحسابات الحقيقية أو الوهمية اليوم، المجال للتعبير عن آرائهم، وطرح مواقفهم، وكل ذلك يتم تحت سمع ونظر الجهات الرقابية، ويعلم الجميع مدى صدقية ما يُطرح ويُتداول على وسائل التواصل الاجتماعي، بما يفرض على كل فرد منا التريث فيما يصد من مواد أو صور، أو تعليقات أو آراء، أما أن تقوم جهة رسمية، كوزارة التجارة، بترتيب موقفها على ضوء مقطع فيديو قصير، واتخاذ قرار مستعجل بإغلاق خمسة فروع لمحل تجاري، حتى دون تحقيق أو تدقيق من جانبها، فهذا ما يثير بعض علامات الاستغراب.

هذا الإجراء الذي تم بسرعة خاطفة كالبرق، استتبع بعض نقاط العوار القانوني، التي عبّر عنها بعض الشخصيات، مثل رئيس جمعية حماية المستهلك ماجد شرف والمحامى فاطمة الحواج، وجرّ معه إشكالات أخرى: أين كانت أجهزة الرقابة طوال الأسابيع والأشهر الماضية... بل أين كانت طوال كل هذه السنوات؟ وهل كانت تمارس دورها الرقابي؟ أم كانت نائمة واستيقظت فجأةً مذعورةً على وقع صخب الفيديو الذي كشف «التلاعب» بين سعر الرف ونقطة البيع؟ وهل كانت تصلها من قبل شكاوى مماثلة من الجمهور، ضد هذا المحل الذي أغلقته أو غيره من المحلات؟ وإذا وصلتها شكاوى سابقة فلماذا لم تتحرك إلا الآن بسبب الإحراج؟ وهل التجاوزات والتلاعبات مقصورةً على محلات السوبرماركت أم تتعداها إلى الشركات الكبرى؟ وهل وصلتها أية شكاوى عن بعض شركات المقاولات أو الاتصالات على سبيل المثال، التي يشكو من أداؤها الزبائن على الدوام؟

إن ما جرى يطرح الكثير من التساؤلات، كما أنه يعطي انطباعاً سلبياً جداً للآخرين، في ظل هذا الانفتاح الإعلامي الواسع، عن طريقة تعاملنا مع المشاكل الطارئة أو الضاغطة، ومن شأن الزائر أو المستثمر أن يتساءل: أهكذا إذا تُدار الأمور؟ يكفي أن تصوّر مقطع فيديو قصيراً وتبثّه على الانترنت، مع عبارات تحريضية، تتجاذب معها الوزارة فتستنفر قواها، وتأخذ قراراً سريعاً بإغلاق المحل خلال ساعات، حتى دون أن تفتح تحقيقاً موضوعياً أو تأخذ مبدأً بالتردد في العقاب حسب ما ينص القانون؟

إذا كنت تريد أن تحارب مظاهر الفساد والتلاعب في الأسعار وغير الأسعار، فافتح خطأً سخاناً يأمن فيه الناس على خصوصياتهم، وحقّق في كل شكوى بتجرد ودون تمييز، وقدم من يثبت تورطه إلى النيابة العامة ليأخذ العدل مجراه، أما أن تحرّض الجميع على تصوير فيديوات وإرسالها لك وأنت جالس في مكتبك، فأنت لا تربي شعباً على احترام القانون، وإنما تفتح الباب لخلق حركات يتسلل لقيادتها الوشاة ومصوّف الحسابات.

مع كلّ تأييدنا كمواطنين، لكل إجراء

رسمي يتّخذ ضد أية تجاوزات أو مظاهر

فساد، فإن ما جرى كان قراراً متسرّعاً،

بدا منعلاً ومتمأثراً بلغة التحريض

والوشاية، والتي مهما كانت دوافعها، لا

تؤسس لثقافة المحاسبة ودولة القانون.



البرقيات السريعة

القاهرة.

لكن ما لم يدركه وقتها تعقيدات السياسة الخارجية الأميركية، التي جعلت أوضاع بلدان المنطقة العربية من بعد العام 2011 تنقلب إلى الأسوأ، وذلك مع استمرار واضح للإنتهاكات، وضعف في الأداء السياسي مع ملفات عربية عديدة، بما فيه ما خلفته بيانات إدارة أوباما التي أوجدت معها حالة من «الفوضى السياسية»، حالت دون تحقيق أي إنجاز تعديدي لخلق دولة مدنية ناجحة في المنطقة العربية.

وعلى الرغم من أن شخصية أوباما كانت مميزةً بشهادة الجميع، ولقدرته الرائعة على مخاطبة الجماهير، والمشاركة في مناسبات الأعيان المختلفة، إلا أن إدارته للأسف لم تستطع أن تكف عقدة القمع في أكثر من ملف عربي، على رغم استمرار الضغط على دول المنطقة نحو الديمقراطية والتعددية السياسية.

وهكذا فإن إدارة أوباما تتحمل ما حلّ بالمشهد العربي من حالة فوضى وحماقات دم لا تنتهي، في السنوات الست الأخيرة من ليبيا إلى العراق فسورية وغيرها، ولا أحد يدري من ستكون الضحية التالية من بلدان المنطقة التي تترنح على كف عفريت.

أوباما قال في خطابه الأخير معلقاً: «في غضون عشرة أيام، سيشهد العالم العلامة المميزة لديمقراطيتنا: الانتقال السلمي للسلطة من رئيس منتخب بحرية إلى الرئيس الذي سيليه. أبلغت الرئيس المنتخب دونالد ترامب أن إدارتي ستضمن انتقالاً سلساً، كما فعل معي الرئيس جورج بوش».

أما في المنطقة العربية فسيبقى الحال منتكساً مع انكسارات عربية كثيرة. كما أن الانتقال السلمي والسلس هو أمر غير معروف عربياً، أما العلامة المميزة فهي الديكتاتورية ومزيد من الانتهاكات وملاحقة الشباب وتجنيدهم لغرض الإرهاب الذي صنّع من أجل مزيد من الفوضى، ومزيد من الانقسام، ومزيد من الغرور، الذي يجعل القانون يطبق ضد من صرخ «نعم نستطيع» عبر الزجّ به في السجون أو قمعهم، بينما الجاني يفلت من العقاب ويستمر في القتل دون قانون أو حساب.

وداعاً أوباما... «نعم نستطيع» أن نخلق التغيير، ولكن يبدو أن هذا الشعار قد كلف الكثير من شباب المنطقة العربية، وربما الكثير الذي ينتظر من جراء ما خلفته إدارة أوباما من حمل ثقيل. ولكن يبقى الأمل في القدرة على التغيير من قبل الإنسان العادي، هذا في حال لو تبدلت الموازين وارتفع الوعي من خلال التمسك والإصرار على بناء دولة المؤسسات، التي تصب في صالح تحقيق العدالة للجميع دون استثناء.



البرقيات السريعة

التلاعب بالأسعار وأنواع الغش التجاري



سميلة آل صفر

طبيبة وكاتبة بحرينية

□ لم يبق هنالك من لم يسمع بما حدث منذ يومين بشأن اكتشاف عمليات الغش التجاري، وكتابة أسعار مختلفة للضاعة وهي على «الرف» والأخرى عند الدفع لصندوق «الكاشير» والأعلى سعراً!

حدث ذلك في بعض البرادات، ومما أثار إعجابي شيئان، أولاً جراءة ذلك الذي قرر فضح التلاعب بالأسعار وذكأه بتصوير ما حدث ونشره على «الواتساب»، وثانياً سرعة الوزارة في تنفيذ غلق المحلات المخالفة حالاً.

ما أدى إلى انتشار الخبر بسرعة قياسية، وتشجع آخرون بإرسال ما حدث لهم في برادات أخرى وعلى «الواتساب»، وذهشت لكثرة أعداد تلك البرادات، ويبدو أن شعوبنا واعية وفي انتظار الجهات التي تتجاذب معها لتبدي نشاطها وهمومها! والمهم هنا ليس في اكتشاف التلاعب والغش في مجال الأسعار فقط، والذي يجري في الكثير من دول العالم؛ وإنما هنالك الكثير جداً من أنواع الغش التجاري والرخيص للربح السريع، التي تغزو بلادنا من السموم والملوثات في غذائنا والأغراض التي نستعملها، وخاصةً أننا نستورد كل شيء تقريباً.

وأن الخطورة تتأتي بالاستيراد من البلاد، والتي قد لا توجد لديها الحماية أو الإشراف للجودة لمنتجاتها، ناهيك عن صادراتها، لذا علينا أن نكون حذرين في الاستيراد منها حيث كمية التلاعب قد تكون بلا حدود،

ومنها خلط المواد الرخيصة والضارة مع الأغذية من الألوان والطحين والسوائل وما شابهها لزيادة الوزن أو تصغير الحجم والوزن بنسبة 25 في المئة، لإيهام المستهلك بأن السعر لم يتغير، أو بقيام التاجر باستيراد المواد الغذائية والأدوية الأرخص، والتي تكون أقل جودة للحصول على نسبة أكبر من الأرباح، أو التخزين السيئ للمواد الغذائية والأدوية وفي درجات حرارة عالية للاقتصاد في الكهرباء، ما يؤدي إلى تلف البضاعة على رغم عدم انتهاء مدة الصلاحية، وضعف مفعول الأدوية أو الغش في الكتابة غير المقروءة للمكونات الغذائية على «الباكيت» أو العبلة لصغر حجمها، وللغش أيضاً نصيب في صناعة وبيع السيارات وقطع الغيار، التي لا تدوم إلا لفترات محدودة لمعظم المكنان والأجهزة، واللباس المخلوط من أنسجة النايلون على أنها قطنيات، أو العسل الذي يأتيها من الخارج والذي قد يكون ماءً وسكرًا، وأشياء كثيرة لا يسعني المجال لذكرها، والتي تريثنا مدى حاجتنا إلى المختبرات للفحص، والتأكد مما يُصدّر إلينا من الغش التجاري وكشف الحقائق.

كما يكثر الغش أيضاً في الأماكن العامة من الفنادق والمطاعم، والتي بدأ الناس يرتادونها بكثرة، والمستوى المتدني من الطعام والبائت أحياناً، والعصير المغشوش بالماء والأصبغ على أنه طازج مع غلاء الأسعار، والتي تحوي بعضها المطابخ الوسخة، ونرجو زيادة الحرص في الإشراف من الوزارة المعنية أو تصوير فيديو من شجاع آخر للمطابخ التي كثيراً ما نسع أنها تتسبب في الأظعمة الفاسدة والتسمم لتصحیح الأوضاع.

وفي الختام هذا قليل من كثير في مجال الغش

ومخاطره.



البرقيات السريعة

ضرائب باهظة = متاعب إضافية لرجال الأمن والجمارك



أحمد صباح السلموم

رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنها تستخدم في أغراض غير شرعية، وهو ما يضاعف المهمة على عاتق الجمارك والجهات الأمنية الأخرى التي تكن كل تقدير لدورها، وما يوجد على وجه الكوكب تهريب لإلشيبثين، الأول المحظورات مثل الأسلحة والمخدرات والأموال السوداء، والثاني هو السلع المشروعة والقانونية التي تباع بشكل طبيعي في الأسواق ولكن تفرض عليها رسوم باهظة وضرائب مرتفعة مثل السجائر والتبغ وبعض المشروبات، وفي بعض الدول سلع الرفاهية الشديدة كالأناماس والساعات الفاخرة وغيرها، والجامع بين هذه الأصناف جميعاً هو ارتفاع الضرائب والجمارك من قبل الحكومات في الدول المستهدفة بالتهريب. ولذلك لا يوجد تهريب إلا لمثل هذه النوعيات من السلع، أما الأمر الأخطر بكل تأكيد فهو أين تذهب أموال التهريب وعلى أي شيء تنفق؟

وهذا ليس كلاماً من عندي، ولكنه تقارير ودراسات دولية أعدت بشأن هذه الظاهرة، منها مثلاً تقرير اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF) الصادر في العام 2012 الذي يقول بشكل صريح، إن الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، يدعم تجميع الأموال للجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية! وأكدت تقارير صادرة عن الكثير من المنظمات الدولية منها منظمة الأمم المتحدة، أن عائدات تهريب التبغ تستخدم لتمويل النشاطات الإرهابية بما في ذلك تمويل «داعش».

وعلى نحو مماثل، أشارت الوثائق إلى أن الجماعات المتمردة استخدمت أموال تهريب السجائر، لتمويل نشاطاتها خلال الحرب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغيرها الكثير من الأمثلة التي تحتاج إلى كتيب لشرحها وليس لمقال قصير.

من حيث الأضرار، فإن أول المتضررين من تصاعد التهريب الناجم عن فرض الضرائب والرسوم المبالغ فيها، هي الدولة نفسها التي تحرم من رسوم وضرائب وجمارك على التبغ تقدر بين 300 و400%. ولكن هل هذا هو الضرر الوحيد على الدولة؟

للأسف الشديد لا بالطبع، وأثبتت جميع الدراسات في هذا المجال أن هناك علاقة طردية وملازمة بين ازدياد الضرائب والرسوم من جهة ونمو عمليات التهريب من جهة أخرى، وهو ما يعني أن هناك جهوداً أكبر ستبذل لوقف التهريب وأعباء إضافية أخرى، ستتحملها أجهزة الأمن والجمارك من حيث الوقت والجهد، ونفقات مالية أيضاً ستنفق على أجهزة الرصد

□ برزت على السطح حديثاً «بوادر مشكلة» كنا حذرنا منها عدة مرات في تصريحات صحافية سابقة، وربما في إحدى المقالات هنا، المشكلة باختصار كما ذكرت في الصحف على لسان أحد التجار ونشرها الموقع الإلكتروني الخاص بإحدى الهيئات التابعة لوزارة الصحة البحرينية، هي انتشار بعض محاولات عمليات التهريب وخاصة للتبغ والدخان بأنواعه.

وفي الواقع أن التهريب هنا هو عرضٌ لمرض آخر، يتمثل بمنتهى الصراحة في الغلو في فرض المزيد من الضرائب والرسوم غير المدروسة، ومع كل ضريبة جديدة تفرضها وزارة المالية تتولد أعباء أمنية إضافية على كاهل إدارات الأمن المختلفة التابعة لوزارة الداخلية، وإدارة الجمارك بالطبع في القلب منها.

إدارة الجمارك البحرينية من أكثر إدارات الدولة تفهماً وتعاوناً مع الأسرة التجارية، سواءً ممثلة في غرفة تجارة وصناعة البحرين، أو الجمعيات الاقتصادية المختلفة، ونحن على علم أكيد بالجهود التي تبذلها الإدارة سواءً في تطوير العمل الجمركي، أو في مكافحة التهريب وأساليبه المختلفة والمبتكرة في بعض الأحيان.

وقد تمكنت الجهات الأمنية حديثاً من ضبط شحنة «تبنك» تم محاولة ترهيبها عن طريق البحر، وأعتقد أن الجهات الأمنية والجمركية في مملكة البحرين لديها من الكفاءات والقدرات ما يؤهلها لضبط وكبح جماح أي محاولات تهريب مستقبلية، خصوصاً إذا ما تفهمت مؤسسات الدولة الأخرى خطورة زيادة الرسوم والضرائب بدون حساب دقيق لآثارها السلبية وردود الفعل الناتجة عنها.

خطورة التهريب والأرباح الضخمة الناتجة عن التهريب، تتمثل دائماً في



البرقيات السريعة